

العراق : آلاف المحتجين يتدفقون إلى الناصرية



احتجاجات في العراق

مع المحتجين، لكن حالة الغليان مستمرة في المدينة.
من جهة أخرى أفاد مصدر أمني عراقي مساء الإثنين، بمقتل مدني وإصابة شرطين اثنين جراء سقوط قذائف هاون جنوبي الموصل شمالي بغداد.
وقال النقيب عامر الحجار من شرطة نينوى إن «مدنيا قتل وأصيب شرطيان بجروح جراء سقوط ثلاث قذائف هاون على نقطة تفتيش للشرطة في ناحية حمام العليل جنوبي الموصل».
وفي سياق آخر، ذكر بيان لوزارة الداخلية العراقية أن «قوة مشتركة من فوج طوارئ الشرطة الثالث ومديرية استخبارات ومكافحة إرهاب محافظة نينوى، ألقت القبض على إرهابي من عناصر تنظيم داعش الإجرامي في منطقة حي سومر في الجانب الأيسر لمدينة الموصل، والذي كان يعمل بصفة مقاتل في ما يسمى بديوان الجند خلال فترة سيطرة العصابات الإرهابية على مدينة الموصل».

بغداد - «وكالات» : تدفّق الآلاف، إلى مدينة الناصرية في جنوب العراق، بعدما قضى مواطن متأثرا بجروحه في صدامات جرت الأسبوع الماضي بين محتجين مناهضين للحكومة ومناصرين لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر. والجمعة أصيب رضا الركابي برصاصة في الرأس في صدامات بين أنصار الصدر ومتظاهرين في ساحة الجبوبي في مدينة الناصرية، قبل أن يقضي متأثرا بإصابته الإثنين، ما رفع حصيلة ضحايا أعمال العنف التي جرت الجمعة إلى ثمانية قتلى وعشرات الجرحى.
وبعد صدامات الأسبوع الماضي، فرضت السلطات إغلاقا في محاولة لوضع حد للتظاهرات في المدينة العراقية الجنوبية، وأقالت قائد الشرطة المحلية وفتحت تحقيقا في الأحداث.

وأوفد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي وعددا من كبار المسؤولين إلى الناصرية للتحاور والجرحى».

القاهرة في الأسابيع القليلة المقبلة، في زيارة رسمية يلتقي فيها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وأشارت إلى أن المباحثات ستتركز على القضايا الاقتصادية، وسيعقبها لقاء بين وفود اقتصادية من البلدين.
ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية أنه في أعقاب اتفاقيات السلام بين إسرائيل، والإمارات والبحرين، والتي ستركز بشكل أساسي على الاقتصاد، بدأت إسرائيل في العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع مصر.
ويجري مسؤولون من البلدين، محادثات قبل زيارة نتنياهو الرسمية للقاهرة في الأسابيع المقبلة.

ولم يصدر بعد تأكيد رسمي للقرير من أي من الجانبين. من ناحية أخرى عاقبت الدائرة الأولى إرهاب، بمحاكمة الجنابات المصرية، 12 متهما في إعادة محاكمتهم بقضية «أحداث مجلس الوزراء» بالسجن من ستة إلى المشد سبع سنوات.

وقضت المحكمة، المنعقدة بمقر المحاكمات باكاديمية الشرطة، ببراءة أربعة متهمين في نفس القضية. ووجهت النيابة إلى المتهمين «إضرام النيران والشغب في محيط مباني مجلس الوزراء، ومجلسي الشعب والشورى والجمع العلمي المصري ما أسفر عن وقوع أعداد من القتلى والجرحى».



الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في لقاء سابق

بالقطاع، وأن مصر مستمرة في جهودها لإتمام عملية المصالحة وتحقيق توافق سياسي في إطار رؤية موحدة بين جميع القوى والفصائل الفلسطينية، بما يحقق وحدة الصف ومصالح الشعب الفلسطيني.
من جهة أخرى قالت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، إن من المتوقع أن يصل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى

الوحدة الوطنية الفلسطينية. وصرح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية بأن اللقاء تناول آخر مستجدات القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط.
وأضاف المتحدث أنه تم التوافق على مواصلة التشاور والتنسيق المكثف بين الرئيسين لمتابعة ماسيتم من خطوات خلال الفترة المقبلة سعيا نحو حلحلة

القاهرة - «وكالات» : أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن القضية الفلسطينية ستظل لها الأولوية في السياسة المصرية.
وشدد السيسي، خلال استقباله، بقصر الاتحادية في القاهرة، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، على ثبات الموقف المصري تجاه القضية، ودعم مصر الكامل للمواقف والاختيارات الفلسطينية تجاه التسوية السياسية.
وأكد استمرار مصر في بذل جهودها لاستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وفق مرجعيات الشرعية الدولية، مشيرا إلى أن المرحلة الحالية تتطلب التكاتف وتكثيف كافة الجهود العربية لاستئناف مفاوضات عملية السلام.

بمسدوره، أشار الرئيس الفلسطيني إلى ما يليه من أهمية للتشاور والتنسيق مع الرئيس المصري بشأن مجمل الأوضاع الفلسطينية ومحددات الموقف الفلسطيني في ظل التطورات التي تشهدها القضية، وكذا المتغيرات المستجدة على الساحتين الإقليمية والدولية خلال الفترة الأخيرة.
وأعرب عن تقديره لجهود مصر ومواقفها التاريخية والثابتة في دعم القضية الفلسطينية، وتحركاتها على مختلف الأصعدة سعيا للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك لتحقيق

ضغوط على سوريا وروسيا في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية



مقر منظمة حظر الأسلحة الكيماوية

«وكالات» : تعرّضت سوريا وروسيا، الإثنين، لضغوط متجددة على خلفية اتهامات باستخدام أسلحة كيماوية، وذلك خلال الاجتماع السنوي لدول منظمة حظر الأسلحة الكيماوية.

وحضّت دول غربية موسكو على «الشفافية» في كشف ملايسات تسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني في أغسطس بمادة نوفيتشوك.

وطالبت دول منضوية في المنظمة بفرض عقوبات على دمشق بعدما اتّهم محققون الحكومة السورية باستخدام غاز السارين في هجمات 2017.

وتنفي روسيا وسوريا على الدوام صحة هذه الاتهامات، معتبرة أن القوى الغربية تسييس المنظمة التي تتخذ من لاهاي مقرا. وكانت سوريا خرقت مهلة 90 يوما أعطيت لها في يوليو للنصريح عن الأسلحة الكيماوية التي استخدمتها في هجمات العام 2017 على بلدة الطامنة ومخزونها منها.

وفق مدير المنظمة فرناندو أرياس. وقال مدير المنظمة في الاجتماع «الجمهورية العربية السورية لم تنجز أيا من التدابير».

وأشار أرياس إلى «فخر، وتباينات وتناقضات» في تصريحات سوريا عما أحرزته من تقدم على صعيد الاتفاق المبرم

طرد سفير كينيا واتهمها بالتدخل في شؤونه الداخلية

الصومال: مقتل 30 شخصا باشتباكات مع حركة الشباب



مقاتلون بحركة الشباب الإرهابية

مقاتلون بحركة الشباب الإرهابية

يهاجموا مرة أخرى في أي وقت.. من جهة أخرى اطرده الصومال سفير كينيا واستدعى مبعوثه من

جوبالاند، إحدى ولايات الصومال

توترا حول ملكية كامن نفظ وغاز محتلة، يقع بعضها قبالة ساحل جوبالاند.
ولم يذكر الصومال مزيداً من التفاصيل حول التدخل المزعوم، بينما أنكرت كينيا ارتكاب أي مخالفات ورفضت ما وصفتها بـ «مزعام لا أساس لها من الصحة». وقالت وزارة الخارجية الصومالية الأحد «نتيجة للتدخلات السياسية للحكومة الكينية في الشؤون الداخلية للصومال، تراجع رئيس ولاية جوبالاند عن الاتفاق الانتخابي في 17 سبتمبر 2020 في مقديشو». ولم يقدم البيان الذي نشر على فيس بوك تفاصيل عن «الاتفاق الانتخابي»، أو كيف انتهكته جوبالاند، وهي ولاية في جنوب البلاد متاخمة للحدود مع كينيا، وتضم ميناء كيسمايو الرئيسي. وقالت وزارة الخارجية الكينية الإثنين إنها لم تلتق أي اتصال رسمي من الحكومة الصومالية عن طرد سفيرها.

الاتحاد الأوروبي: التصرفات التركية تحت المراقبة



التحدث باسم الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد بيتر ستانو

«وكالات» : أكدت المفوضية الأوروبية، أنها لن تغير موقفها من تركيا بعد سحب سفينة التفتيش «عروج ريس» من شرق المتوسط إلى ميناء أنطاليا، مشيرة إلى أن التصرفات التركية لا تزال تحت المراقبة. وقال بيتر ستانو المتحدث باسم الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد، إن «الإعلان التركي لا يعني لبروكسل تغيراً في سياسة أنقرة».

وأضاف «لا يمكن مراجعة عكسية لسياستنا بناءً على تصرف واحد»، مشيراً إلى أن بروكسل لا تزال تنتظر وتتوقع تغيراً حقيقياً في الموقف التركي، حسب وكالة الأنباء الإيطالية «اكي».

وأكد المتحدث أن المؤسسات الأوروبية ستراقب التصرفات التركية في انتظار قمة الاتحاد في 10 و 11 ديسمبر الجاري لتقييم الوضع، وتحديد الاتجاه الذي ستسلكه العلاقات بين بروكسل وأنقرة في المستقبل.